IUGJHR
Vol 24, No2, 2016, pp 119-139

ISSN 2410-3179

مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية

تاريخ الإرسال (2015/11/18)، تاريخ قبول النشر (2015/12/28)

شرح قواعد الإعراب المنسوب لِلْقُوْجَوِيّ- توثيق ونسبة

د. أسامة خالد حمد[1,*]

[1]قسم اللغة العربية، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، قطاع غزة، فلسطين

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:

e-mail address: uhammad@iugaza.edu.ps

الملخص:

يسلّط هذا البحث الضوء على اكتشاف مهمّ، هو أنّ الكتاب المطبوع والمنشور بعنوان (شرح قواعد الإعراب لابن هشام)، على أنّه تأليف محمّد مصطفى الْقُوْجَوِيّ شيخ زادَهْ (ت950هـ)، بعدما حقّقه إسماعيل إسماعيل مروة لنيل درجة الماجستير في الجامعة اللبنانيّة، ثمّ طبعته ونشرته دار الفكر في دمشق لأوّل مرّة عام 1995م، هو في الحقيقة- وبكلّ بساطة- كتاب (كاشف الْقِناعِ وَالنِّقابِ لإزالَةِ الشُّبَهِ عن وُجُوْهِ قَواعِدِ الإعراب)، لمحمّد بن عبد الكريم (ت964هـ)، الذي حقّقه محمّد إبراهيم محمّد عبد الله عام 1981م؛ لنيل درجة الماجستير في كلّيّة اللغة العربيّة في جامعة الأزهر في مصر، وقد جاء الباحث بما يؤكّد ذلك من خلال ما عرضه في هذا البحث من أدلّة قاطعة، لا تحتمل أدنى شكّ.

كلمات مفتاحية:

قواعد، اكتشاف، تأليف، كتاب، شرح، دليل.

Alqojawi's Sharh Qawa'id Al-i'rab: Verification and Attribution

Abstract

This research sheds light on an important finding which is that the published book entitled 'Sharh Qawa'id Al-i'rab li Ibn Hisham' (Explaining Rules of Declension by Ibn Hisham), written by Mohammed Mustafa Alqojawi Sheikh Zadeh (d. 950 AH), verified by Ismail Ismail Marwa as part of fulfilling the requirements for his Master's degree at the Lebanese University, and was printed and published by Dar Al-Fikr in Damascus in 1995 A.D, is in all actuality the book (Kashif Al-Qinaa wa An-Niqab Li Izalat Ash-shabah 'an Wojoh Qawai'd Al-Irab' written by Mohammed Bin Abdel Al-Kareem (d. 964AH), which was verified by Mohammed Ibrahim Mohammed Abdullah in 1981 A.D. as part of fulfilling the requirements for his Master's degree at Al-Azhar University in Egypt. The researcher confirms this finding through the conclusive evidence that he has presented.

Keywords:

Rules, Finding, Authorship, Book, Explanation, Evidence.

المقدمة:

كنتُ قد التفتُّ إلى شيء من التشابه بين بعض مخرجات دراستي للشرح المسمّى بكاشف القناع والنقاب للشارح محمّد بن عبد الكريم، الذي درسته حديثًا[1]، وبين مخرجات دراستي لكتاب شرح قواعد الإعراب لِلْقُوْجَوِيّ شيخ زادَهْ، الذي كنت قد درسته دراسة وصفيّة تحليليّة ضمن أطروحتي للدكتوراة[2]، ما دفعني إلى تفحّص أسباب هذا التشابه وحدوده، وإذا بي أمام توافق تامّ بين هذين الشرحين:

- شَرْح قَواعِد الإعْراب، لمحمّد بن مصطفى القُوْجَوِيّ شَيخ زادَهْ (ت950هـ)، تحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، في الجامعة اللبنانيّة في لبنان.
- كاشِفُ الْقِناعِ والنِّقابِ لِإِزالَةِ الشُّبَهِ عَنْ وُجُوْهِ قَواعِدِ الإعْراب، لمحمَّد بن عبد الكريم (ت964هـ)، تحقيق: محمّد إبراهيم محمّد عبد الله، في جامعة الأزهر في مصر.

فرأيتُ في ذلك الاكتشاف المهمّ دعوةً صريحةً لي إلى أنْ أقوم بإجراء هذه الدراسة المفصّلة لهذا التشابه والتوافق، وحرَصت على أنْ تتضمّن هذه الدراسة الشاملة جوانب القضيّة وأبعادها كلها؛ لكي يكون الحكم على هذا التشابه والتوافق حكمًا علميًّا مبنيًّا على الأدلّة القاطعة والدامغة، بحيث لا تترك مجالًا للشكّ.

هناك ثلاث قضايا مهمّة استدعت المعالجة ودارت حولها هذه الدراسة، وهي:

- هل هناك أصلا شرح لمحمّد بن مصطفى القُوْجَوِيّ لكتاب الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاريّ؟
- مَنْ الصاحب الحقيقيّ لهذا الكتاب المحقّق والمطبوع والمنشور بعنوان (شرح قواعد الإعراب لابن هشام، تأليف محمّد بن مصطفى الْقُوْجَوِيّ).
- كيف وقع هذا الخلل في نسبة هذا الكتاب المطبوع والمنشور؟ وهل هناك سرقة ما؟ أم أنّ الأمر لا يعدو خللًا بريئًا؟ أو خطأً عابرًا؟!

جاءت هذه الدراسة المفصّلة في مقدّمة اشتملت على نبذة عن حياة العالمين الشارحين، ومحطّات بحثيّة ثلاث، عالجها الباحث في ظلّ العناوين الآتية:

المبحث الأول: شرح قواعد الإعراب والْقُوْجَوِيّ

- **المطلب الأول:** مَنْ ذكر أنّ لِلْقُوجَوِيّ شرحًا لكتاب قواعد الإعراب لابن هشام

(1) كتاب (كاشِف الْقِناعِ وَالنِّقابِ لإزالة الشبه عن وجوه قواعد الإعراب)، لمحمّد بن عبد الكريم (ت964هـ)، الذي حقّقه محمّد إبراهيم محمّد عبد الله عام 1981م؛ لنيل درجة الماجستير في كليّة اللغة العربيّة في جامعة الأزهر في القاهرة في مصر. وقد أجريت عليه دراسة وصفيّة تحليليّة، في بحث علميّ حكمته وأجازته مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانيّة، التابعة للجامعة الإسلاميّة بغزّة- فلسطين.

(2) اشتملت أطروحتي للدكتوراه على دراسة وصفيّة تحليليّة لثمانية شروح لكتاب الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاريّ (ت761هـ)، وهذه الشروح الثمانية هي على التوالي:

- أَقْرَب المَقاصِد في شرح القواعد، لابن جَماعة (ت819هـ) مخطوط.
- أَوثَق الأَسْباب شرح قواعد الإعراب، لابن جَماعة (ت819هـ) رسالة ماجستير.
- حَواشِي جَلال الدِّين مُحَمَّد بن أَحْمَد المَحَلِّي (ت864هـ) رسالة ماجستير.
- شَرْح قَواعِد الإعراب، للكافِيَجِيّ (ت879هـ) مطبوع ومنشور.
- تَعْلِيْق لَطِيْف على قواعد الإعراب، للبُصْرَوي (ت889هـ) أطروحة دكتوراة.
- مُوَصِّل الطُّلاب إلى قواعد الإعراب، للأَزْهَرِيّ (ت905هـ) مطبوع ومنشور.
- شَرْح قَواعِد الإعْراب، للقُوْجَوِيّ شيخ زادة (ت950هـ) مطبوع ومنشور.
- حَلّ مَعاقِد القَواعِد اللاتي ثبتت بالدلائل والشواهد، لأبي الثناء (ت1006هـ) مطبوع ومنشور.

- **المطلب الثاني:** نسبة هذا الشرح تحديدًا إلى الْقُوْجَوِيّ

المبحث الثاني: مقارنة بين متن (شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ) ومتن (كاشف القناع والنقاب)

- **المطلب الأول:** التوافق والتشابه
- **المطلب الثاني:** الاختلاف والتباين

المبحث الثالث: الصاحب الحقيقيّ لكتاب (شرح قواعد الإعراب لِلْقُوْجَوِيّ)

- **المطلب الأول:** النسبة الصحيحة لهذا الكتاب موضع الدراسة
- **المطلب الثاني:** بُعْدُ احتمال السرقة

مُقدّمة

حول العالِمَيْنِ الشارِحَيْنِ

لابدّ من تسليط شيء من الضوء – قبل كلّ شيء– على ما يتعلّق بسيرتي هذين العالمين الكريمين، ونفعل ذلك في البندين الآتيين:

أوّلًا: الْقُوجَوِيّ شَيْخ زادَهْ (ت950هـ)[1]

هو محيي الدين محمّد بن مصطفى القُوْجَوِيّ[2]، الروميّ[3]، و(القُوجَه) تعني الشيء الكبير، والعالم الكبير[4]. وشَيْخ زادَهْ، ككلّ العلماء المتأخّرين، غير العرب خاصّة، لم يحظَ بالعناية التي يستحقّها عند المترجمين للعلماء[5].

وهو من فقهاء الحنفيّة، كان مدرّسًا في أستانبول[6]، قرأ على علماء عصره[7]. وكان قد تزوّج بنت الشيخ العارف بالله محيي الدين القُوْجَوِيّ، ثم غلب عليه داعية الفراغ والعزلة، وترك التدريس، وعُيّن له كلّ يوم خمسة عشر درهمًا بطريق التقاعد، وكان يستكثر ذلك، ويقول: يكفيني عشرة دراهم، ولازم بيته، واشتغل بالعلم الشريف والعبادة، وكان متواضعًا متخشّعًا، محبًّا لأهل الصلاح[8]، رحمه الله تعالى.

روى التفسير في مسجده، واجتمع عليه أهل البلد؛ يستمعون كلامه، وانتفع به كثيرون، وكانت له محبّة عظيمة عند بعض من ترجم له من العلماء، ولم يُذكر له أحد من التلاميذ، اللهمّ إلا ما جاء عن طاشْكُبْرِي– صاحب كتاب الشقائق النعمانيّة– قوله: وما اخترت منصب القضاء إلا بوصيّته، وكان قد أوصاني به[9].

---

(1) انظر: الشقائق النعمانيّة، لطاشْكُبْرِي زاده (245) وكشف الظنون، لحاجي خليفة (188/1) والكواكب السائرة، للنجم الغزّيّ (58/2) وشذرات الذهب، لابن العماد (409/10، 410) وهديّة العارفين، للبغداديّ (238/6)، والأعلام، للزركلي (99/7) ومعجم المؤلّفين، لكحالة (721/3) وشرح قواعد الإعراب، للقُوْجَوِيّ (ص19–30) الدراسة.

(2) انظر: معجم المؤلّفين، لكحالة (721/3).

(3) انظر: هديّة العارفين، للبغداديّ (238/6).

(4) شرح قواعد الإعراب، للقُوْجَوِيّ (ص19) الدراسة.

(5) شرح قواعد الإعراب، للقُوْجَوِيّ (ص19) الدراسة.

(6) الأعلام، للزركلي (99/7).

(7) شرح قواعد الإعراب، للقُوْجَوِيّ (ص19) الدراسة.

(8) انظر: شذرات الذهب، لابن العماد (409/10) وشرح قواعد الإعراب، للقُوْجَوِيّ (ص19) الدراسة.

(9) الشقائق النعمانيّة، لطاشْكُبْرِي زاده (ص245). وانظر: شرح قواعد الإعراب، للقُوْجَوِيّ (ص20) الدراسة.

توفّي عام خمسين وتسع مائة للهجرة[1]، وقيل: عام واحد وخمسين وتسع مائة للهجرة[2].

ثانيًا: محمّد بن عبد الكريم (ت964هـ)[3]

هو محمّد بن عبد الكريم بن عبد الوهّاب بن عبد الكريم البركلي الكافي، المعروف بـِ(زُلْفِ نِكار)[4]، وُلِدَ في القسطنطينيّة لأسرة ذات عمق ثقافيّ وبُعدٍ علميّ، فجدّ أبيه عبد الكريم من الطبقة السادسة من علماء دولة السلطان محمّد خان، اشتهر بالعلم والفضيلة والصلاح، وكان أميرًا من أمراء السلطان مراد خان الغازي، تولّى قضاء العسكر، ثم الإفتاء.

أمّا جدّه عبد الوهّاب، فقد كان ذكيًّا مهيبًا عارفًا بالعلوم الشرعيّة والعقليّة، وكان حافظًا لدفتر الديوان السلطانيّ، ثمّ وَلِيَ قضاء بعض البلاد، أمّا والد الشارح، فاشتهر أيضًا بالعلم والفضيلة، وكان ذا شأن ومكانة، وكان ماهرًا في العلوم الأدبيّة والعقليّة والتفسير، وكان من الطبقة العاشرة من علماء السلطان سليمان خان، وقد تولّى الإفتاء[5].

تفقّه شارحنا على المذهب الحنفيّ، وله تصنيف في ذلك[6]، وكان- رحمه الله- عالمًا فاضلًا وكان صالحًا نشأ على العفّة والصلاح[7]. ولقد كان متنوّع الثقافة، فهو متكلّم نحويّ بيانيّ فقيه، وقد قام بتدريس هذه العلوم في مدرسة خير الدين في مدينة قسطنطينة[8]. ولم يُعثَر على ما يدلّ على شيوخه أو تلاميذه[9]. وقد نُسِبَ إليه هذا الشرح في غير موطن من كتب التراجم[10]، فضلا عن ورود ما يؤكّد هذه النسبة في أوّل أوّل هذا الشرح نفسه[11].

توفّي- رحمه الله- عام أربعة وستّين وتسع مائة للهجرة[12]، وهناك من ذهب إلى أنه توفّي عام أربعة وتسعين وتسع مائة للهجرة[13]، وذكر طاشْكُبْري زادَهْ أنّه توفّي عام ستّة وأربعين وتسع مائة للهجرة[14].

(1) انظر: الشقائق النعمانيّة، لطاشْكُبْرِي زاده (ص245) والكواكب السائرة، للنجم الغزّيّ (58/2) وشذرات الذهب، لابن العماد (409/10) ومعجم المؤلّفين، لكحالة (721/3).

(2) انظر: كشف الظنون، لحاجي خليفة (188/1، 1247/2، 1332، 1690، 1764، 2022، 2038) وهديّة العارفين، للبغدادي (238/6) والأعلام، للزركلي (99/7).

(3) انظر: الشقائق النعمانيّة، لطاشْكُبْرِي زاده (ص308) وكشف الظنون، لحاجي خليفة (124/1) وشذرات الذهب، لابن العماد (639/10) وإيضاح المكنون، للبغدادي (365/4) وهديّة العارفين، للبغدادي (245/6) ومعجم المؤلّفين، لكحالة (423/3) وكاشف القناع والنقاب، لمحمّد ابن عبد الكريم (ص5-14) الدراسة.

(4) انظر: شذرات الذهب، لابن العماد (639/10) وهديّة العارفين، للبغدادي (245/6). ومعنى (زُلْف نِكار): حسن الجدائل، وهو لفظ فارسيّ معرّب، أما أصل الشارح، الشارح، فهو قسطنطينيّ روميّ. وانظر- أيضًا: كاشف القناع والنقاب، لمحمّد بن عبد الكريم (ص6) الدراسة.

(5) انظر: الشقائق النعمانيّة، لطاشْكُبْرِي زاده (ص308) وكاشف القناع والنقاب، لمحمّد بن عبد الكريم (ص6-7) الدراسة.

(6) انظر: هديّة العارفين، للبغدادي (245/6) وكاشف القناع والنقاب، لمحمّد بن عبد الكريم (ص9) الدراسة.

(7) انظر الشقائق النعمانيّة، لطاشْكُبْرِي زاده (308) وكاشف القناع والنقاب، لمحمّد بن عبد الكريم (ص10) الدراسة.

(8) انظر: كاشف القناع والنقاب، لمحمّد بن عبد الكريم (ص10) الدراسة.

(9) انظر: كاشف القناع والنقاب، لمحمّد بن عبد الكريم (ص9) الدراسة.

(10) انظر: كشف الظنون، لحاجي خليفة (124/1) وإيضاح المكنون، للبغدادي (365/4) وهديّة العارفين، للبغدادي (245/6).

(11) انظر: كاشف القناع والنقاب، لمحمّد بن عبد الكريم (ص2).

(12) انظر: كشف الظنون، لحاجي خليفة (348/1) وإيضاح المكنون، للبغدادي (365/4) وهديّة العارفين، للبغدادي (245/6).

(13) انظر: شذرات الذهب، لابن العماد (639/10) ومعجم المؤلّفين، لكحالة (423/3).

(14) انظر: الشقائق النعمانيّة، لطاشْكُبْرِي زاده (ص308).

وقد اختار محقّق كاشف القناع والنقاب أنّ وفاته كانت عام أربعة وستّين وتسع مائة للهجرة[1]، ويبدو أنّ الرأي الثاني- وهو أنّ وفاته كانت عام أربعة وتسعين وتسع مائة للهجرة- مستبعد؛ وذلك لأنّ صاحب الشقائق النعمانيّة في علماء الدولة العثمانية، وهو طاشْكُبْري زادَهْ قد تحدّث عن وفاته، وطاشْكُبْري زادَهْ نفسه توفّي عام ثمانية وستّين وتسع مائة للهجرة[2]، أي قبل مجيء عام أربعة وتسعين وتسع مائة بستّة وعشرين عامًا.

ويميل الباحث إلى احتمال وقوع خطأ ما من النسّاخ في كتابة تاريخ الوفاة ما بين (ت964هـ) و(ت946هـ)، وبخاصّة أنّ الخلط إنّما هو في مكان كلّ من الرقمين (4) و(6)، فأحد هذين التاريخين- كما يبدو- هو تاريخ وفاته الصحيح، لأنّ كلام طاشْكُبْري زادَهْ مهمّ في هذه المسألة لكونه معاصرًا للشارح الْقُوْجَوِيّ شَيْخ زادَهْ.

المبحث الأوّل: شرح قواعد الإعراب والْقُوْجَوِيّ[3]

حقّق الأستاذ الكريم إسماعيل إسماعيل مروة هذا الكتاب موضع الدراسة والمسمّى بـ(شرح قواعد الإعراب لابن هشام)، ثم عمل بعد ذلك على طباعته ونشره، بعدما نسبه إلى محمّد بن مصطفى الْقُوْجَوِيّ شَيْخ زادَهْ، ونأتي في هذا المبحث لسَبْرِ غَوْرِ موضوع هذه النسبة، وذلك- إنْ شاء الله ﷻ- في المطلبين الآتيين:

المطلب الأوّل: مَنْ ذكر أنّ لِلْقُوْجَوِيّ شرحًا لكتاب قواعد الإعراب لابن هشام:

لم يذهب مِنْ أصحاب التراجم والباحثين- الذين اطلعت على أعمالهم- إلى وجود شرحٍ[4] لِلْقُوْجَوِيّ لقواعد الإعراب لابن هشام الأنصاريّ، إلّا كلّ مِمَّنْ يأتي:

- عمر كحالة، وهو لم يذكر شرحًا، وإنّما ذكر أنّ لِلْقُوْجَوِيّ (قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاريّ)، ولا يخفى أنّ ذلك خطأ بَيِّن، وبخاصّة أنّه ذكر اسم المصنَّف الأصليّ ونسبته لابن هشام، وهو ربمّا قصد أنّ لِلْقُوْجَوِيّ شرحًا لهذا المصنَّف المشهور، وقد ذهب إلى ذلك من دون أيّ إشارة إلى مصدره، أو ما استند عليه في رأيه ذاك، ما يلقي بظلال الشكّ على كلامه[5].
- الأستاذ إسماعيل إسماعيل مروة، محقّق هذا الكتاب موضع الدراسة، المنشور عام 1995م، الذي سنثبت في موضع لاحق عدم استناده في دعواه إلى دليل.
- بعض المحقّقين لبعض شروح كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاريّ. ولا حاجة إلى ذكر تلك الدراسات التي ذكرت وجود شرح لكتاب الإعراب عن قواعد الإعراب لِلْقُوْجَوِيّ شَيْخ زادَهْ؛ لأنّها ما ذكرت ذلك إلّا استنادًا إلى طباعة هذا الكتاب موضع الدراسة ونشره على يد إسماعيل مروة[1].

---

(1) انظر: كاشف القناع والنقاب، لمحمّد بن عبد الكريم (ص13، 14) الدراسة.

(2) انظر: شذرات الذهب، لابن العماد (515/10) والبدر الطالع، للشوكاني (121/1) والأعلام، للزركلي (257/1) ومعجم المؤلّفين، لكحالة (308/1) والموسوعة الميسّرة، للحسين الزبيدي وآخرين (406/1).

(3) من أجل التحديد، وخوفًا من الالتباس، فإنّ المقصود بهذه الدراسة هو الكتاب المحقّق والمطبوع والمنشور بعنوان: شرح قواعد الإعراب لابن هشام، لمحمّد بن مصطفى القُوْجَوِيّ شيخ زادَهْ (ت950هـ)، تحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر في بيروت، ودار الفكر في دمشق، الطبعة الثانية عام 1997م. وهو الكتاب الذي بحوزتي، وقمت بإجراء هذه الدراسة عليه.

(4) المقصود- هنا- في هذا المطلب: هل هناك- أصلًا- شرح لكتاب الإعراب عن قواعد الإعراب لِلْقُوْجَوِيّ، وليس نسبة هذا الشرح بالذّات لِلْقُوْجَوِيّ، فمعالجة موضوع نسبة هذا الشرح تحديدًا في المطلب الثاني.

(5) انظر: معجم المؤلفين، لكحالة (721/3، 722).

ومعَ اطلاعي على كثير من كتب التراجم، فإنّني لم أجد من ذكر شرحًا للْقُوْجَوِيّ لكتاب الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام سوى هؤلاء[2]. وجلّ ما ثبت عن اشتغال الْقُوْجَوِيّ شَيْخ زادَهْ بما له علاقة مباشرة باللغة العربيّة هو شرحه لمفتاح العلوم للسكّاكي[3]، وشرحه لقصيدة البردة للبوصيريّ[4]، أمّا اشتغاله بعلوم اللغة أو النحو بخاصّة، فلم يثبت- على حدّ اطلاعي وعلمي- عنه شيء من ذلك.

ومِمّا يجدر ذكره- هنا- أنّ محقّقِينَ آخرِينَ لم يأتوا على ذكر وجود شرح للْقُوْجَوِيّ، وذلك عند مجيئهم على ذكر شروح كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام، ومن هؤلاء الباحثين:

- الدكتور محمّد إبراهيم محمّد عبد الله، محقّق كاشف القناع والنقاب[5].
- الدكتور عمر علي الدليميّ، محقّق حلّ معاقد القواعد التي تثبت بالدلائل والشواهد[6].
- الأستاذ نادي حسين عبد الجواد، محقّق شرح أوثق الأسباب شرح قواعد الإعراب[7].

ونخلص إلى القول: إنّ ادعاء وجود شرحٍ للْقُوْجَوِيّ شيخ زادَهْ ما زال يحتاج إلى دليل، والوحيد الذي أشار إلى وجود مثل هذا الشرح- في حدود اطلاع الباحث- هو عمر كحالة في معجم المؤلفين، وجاءت إشارته كما أسلفنا من دون دليل، أو إشارة إلى مصدر معلومته، فضلًا عن اضطرابها والتباسها- كما رأينا.

المطلب الثاني: نسبة هذا الشرح تحديدًا إلى الْقُوْجَوِيّ:

حقّق إسماعيل مروة هذا الشرح موضع الدراسة، ونسبه إلى الْقُوْجَوِيّ شَيْخ زادَهْ، وكان فعله ذلك من دون تمحيص كاف، كما أقرّ هو نفسه[8]، وعند اطّلاعك على دراسة هذا المحقّق الكريم حول نسبة شرح قواعد الإعراب إلى الْقُوْجَوِيّ، الواقعة في مقدّمة تحقيقه لهذا الشرح، فإنّك ستقف على الاضطراب والتناقض البيِّن في كلامه، وبالتالي سترى مدى الخلط والخلل، ويمكننا أنْ نستشفّ ذلك من خلال المؤشّرات الآتية:

(1) من هذه الدراسات: حواشي جلال الدين، للمحلّي (ص18) الدراسة وتعليق لطيف، للبُصْرَوِيّ (ص38) الدراسة والفضيض، للقيصريّ (ص23) الدراسة. وإنّما جاءت هذه الدراسات كلّها بعد نشر هذا الكتاب موضع الدراسة ونشره عام 1995م. وانظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص14) الدراسة. فتعليق لطيف رسالة دكتوراة كانت عام 2007م وحواشي المحلّي رسالة ماجستير لعام 2008م، والفضيض رسالة ماجستير لعام 2012م.

(2) انظر: الشقائق النعمانيّة، لطاشْكُبْرِي زاده (ص245) وكشف الظنون، لحاجي خليفة (188/1) والكواكب السائرة، للنجم الغزّيّ (58/2) وشَذَرات الذهب، لابن العماد (409/10، 410) وهديّة العارفين، للبغداديّ (238/6) والأعلام، للزركلي (99/7).

(3) انظر: الشقائق النعمانيّة، لطاشْكُبْرِي زاده (ص245) وكشف الظنون، لحاجي خليفة (1764/2) والكواكب السائرة، للنجم الغزّيّ (58/2) وشَذَرات الذهب، لابن العماد (410/10).

(4) انظر: الشقائق النعمانيّة، لطاشْكُبْرِي زاده (ص245) وكشف الظنون، لحاجي خليفة (1332/2) والكواكب السائرة، للنجم الغزّيّ (58/2) وشَذَرات الذهب، لابن العماد (410/10).

(5) انظر: كاشف القناع والنقاب، لمحمّد بن عبد الكريم (ص29- 31) الدراسة.

(6) انظر: حلّ معاقد القواعد التي تثبت بالدلائل والشواهد، للزَّيْلِيّ (ص26- 28).

(7) انظر: أوثق الأسباب شرح قواعد الإعراب، لابن جَماعَة (ص13-15) الدراسة.

(8) ليس إسماعيل مروة الوحيد الذي وقع في مثل هذا الأمر، فقد ذكر الدكتور فتح الله صالح المصري في تحقيقه لشرح الكافيجيّ لقواعد الإعراب أنّ كاشف الأسرار عن قواعد الإعراب هو شرح من شروح كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب، لم يُعلمْ مؤلفه، وبعدما اطلع عليه محمّد إبراهيم محمّد عبد الله محقّق كاشف القناع اكتشف أنّه نسخة من مخطوطات كاشف القناع والنقاب. وقد كُتِبَ على غلاف إحدى المخطوطات (شرح قواعد الإعراب لابن العاكف)، وقد كانت هذه المخطوطة من مخطوطات كاشف القناع والنقاب. انظر: كاشف القناع والنقاب، لمحمّد بن عبد الكريم (ص31) الدراسة والصفحتين (ج، و) في مقدّمة التحقيق.

1. عدم وجود معلومات واضحة عن إنتاج الْقُوْجَوِيّ شَيْخ زادَهْ العلميّ[1]، والحقّ أنّ النَّزْر اليسير من المعلومات كان ماثلًا في كتب التراجم عنه.
2. عدم كفاية اطّلاع المحقّق على بعض ما يخصّ هذا العالم مِمّا هو موجود في كتب التراجم، فهو يجافي الصواب-مثلًا- في قوله: "أمّا وفاته، فتُجمع المصادر على أنّها كانت عام (950هـ)، غير أنّ الزِّرِكْلِي ذكر أنّ وفاته كانت عام (951هـ)، وهذا وهم لست أدري مصدره"[2].

ومن الغريب أنْ يتسرّع الأستاذ الكريم إسماعيل مروة باتهام الزركلي بالتوهّم، فالحقّ أنّ الزِّرِكْلي[3] يأخذ عن بعض أصحاب التراجم المشهورين، مثل حاجي خليفة في كشف الظنون[4]، وإسماعيل باشا البغدادي في هديّة العارفين[5]، كما أشرنا إلى ذلك في الإضاءة المختصرة المختصرة عن حياة الْقُوْجَوِيّ في المبحث الأوّل، فقوله عن كلام الزِّرِكْلِي: (هذا وهم لست أدري مصدره)، ينمّ عن تسرّع وقلّة اطّلاع، ثمّ إنّ استخدامه لكلمة (يُجمع) فيها ما لا يخفى من غياب التثبّت[6]، وإنّما يجدر بالباحث الجادّ أنْ يكون حذرًا لدى استخدامه لكلمة (يُجمع) في البحث البحث العلميّ، وبخاصّة في عالم التحقيق الذي يتطلّب كلّ ألوان التفحّص والتمحيص، والدقّة والحذر.

3. تصريح المحقّق بأنّ هذا الشرح الذي يسمّيه (شرح قواعد الإعراب)، والذي يراه لِلْقُوْجَوِيّ شيخ زادَه، لم تنسبه كتب الفهارس إلى هذا الشارح، ولم تذكر تلك الفهارس أنّ لِلْقُوْجَوِيّ شيخ زادَه كتابًا بهذا العنوان[7].
4. ذكره لمصنفات الْقُوْجَوِيّ، وقد وثّق نسبتها إليه من كتب التراجم المختلفة، إلّا هذا الكتاب موضع الدراسة[8]، إذ اكتفى بقوله: "لم تُشِر الكتب إلى هذا الكتاب غير إشارات لا تروي غُلَّة"[9]. ثمّ هو لم يُبَيِّنْ ماهيّة هذه الإشارات، والحقّ أنّه لا وجود لها في أيّ كتاب من كتب التراجم، تلك التي اطلع عليها المحقّق[10]، ولو اطلع على أيّ منها لَما أغفلها في دراسته هذه، في ظلّ حرصه الشديد وحاجته الماسّة إلى أيّ نوع من الأدلّة.

(1) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص19) الدراسة.
(2) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص20) الدراسة.
(3) انظر: الأعلام، للزركلي (99/7).
(4) انظر: كشف الظنون، لحاجي خليفة (188/1، 1247/2، 1332، 1690، 1764، 2022، 2038).
(5) انظر: هدية العارفين، للبغدادي (238/6).
(6) وممّا يدلّ على تسرعه وعدم تثبته- أيضًا- ذَهابه إلى خطأ إدخال (مِنْ) على (دون)، ويرى ذلك دليلًا على الركاكة، التي تفصح عن عجمة الشارح، وأشار إلى كثرة ورود هذا -الذي عَدَّهُ خطأً- عند المتأخرين بعامّة، يقول هذا، والقرآن الكريم يحتوي على خمسة وثلاثين ومائة موضع وردت فيه (مِنْ) وقد دخلت على (دون)، نحو قوله ﷻ: ﴿وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ﴾ [البقرة:23]. انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (42) الدراسة. أمّا مواضع ورود (مِنْ) على (دون)، فقد قمت بعدّها بنفسي مستعينًا بكتاب المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وقمت بالتأكد من صحّة نتائجي من خلال برنامج المكتبة الشاملة المحوسب، جزى الله كلّ مَنْ ساهم في إنجازها وتطويرها خير الجزاء.
(7) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص21، 35، 51) الدراسة.
(8) المقصود بالطبع الكتاب المسمّى بشرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ، موضوع هذا البحث.
(9) شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص29) الدراسة. والغُلَّة: حرارة العطش. انظر: الصحاح، للجوهري (1329/2).
(10) تمامًا كما أنّ كتب التراجم التي قمت بالاطّلاع عليها والبحث فيها لم تذكر أيّ شرح لكتاب الإعراب عن قواعد الإعراب لِلْقُوْجَوِيّ شَيْخ زادَهْ.

5. قوله عن الْقُوْجَوِيّ شيخ زادَه: "ومعَ أنّ شَيْخ زادَهْ ليس من العرب، بل ليس من أهل العربيّة، غير أنّه شرحه باقتدار"[1]. فالمحقّق الكريم يُسلّم- هنا- بوضوح أنّ الْقُوْجَوِيّ ليس من علماء اللغة العربيّة، ولست أدري ما هي طبيعة ذلك الاقتدار الذي مكنه من الشرح، في ظل عدم تخصصه؟ ما يوحي بعدم دقّة هذه الأحكام وافتقادها إلى الرويّة.
6. إقراره بكلّ وضوح بخوفه وعدم اطمئنانه إلى نسبة هذا الكتاب إلى الْقُوْجَوِيّ شَيْخ زادَهْ، وذلك في ظلّ مدحه لهذا الكتاب، وأسفه على تأخر تحقيقه وطباعته ونشره، إذ قال بالنص الصريح: لست أدري السبب الذي جعل الباحثين يُحجمون عن إخراجه، والعمل فيه، اللهم إلّا إذا اعتراهم ما اعتراني من خوف من نسبة الكتاب، وعدم ذكر فهارس الكتب له بين مؤلفات شيخ زاده[2].
7. قوله: "قد بحثت طويلًا عن هذا الكتاب، أو إشارة إلى تأليف شيخ زادَه في هذا الفنّ، فلم أحظَ بطائل"[3].

هذا، وقد أشار المحقّق الكريم إلى اعتماده على مخطوطتين اثنتين فقط، عثر عليهما في مكتبة الأسد الوطنيّة بدمشق[4]، وقد اقتصر اعتماده في هذا التحقيق على هاتين المخطوطتين رغم أنّه بحث طويلًا في فهارس المكتبات، واستعان بإخوة باحثين خارج سوريّا فتّشوا في مكتبات عالميّة عدّة، وبخاصّة في تركيا موطن الشارح فلم يعثروا على شيء، ما دفعه في نهاية المطاف أنْ يقصر اعتماده على هاتين المخطوطتين اليتيمتين، اللتين وصفهما بأنّهما تامّتان جيّدتان[5]، وقد ثبت وجود غيرهما عند محقق كاشِف الْقِناعِ وَالنِّقابِ لإزالة الشبه عن وجوه قواعد الإعراب.

أهمّ ما هنالك أنّه يصرّح هو نفسه، وفي محطّة التحقّق من نسبة هذا الكتاب، أنّ المخطوطة الثانية التي سمّاها (ك) كانت بعنوان (كاشف القناع)، إذ قال بالنصّ الصريح: "أمّا (ك) فعنوانها (كاشف القناع)، وقد ساورني شكّ غير قليل عندما علمت أنّ لمحمّد بن عبد الكريم كتابًا بعنوان (كاشف القناع عن قواعد الإعراب)"[6]، ثمّ هو لم يعطِ المسألة حقّها من البحث والتثبّت، إذ كان يجب عليه ألّا يصرف المخطوطة عن صاحبها وَفْقَ عنوانها الصريح إلّا بدليل قاطع، لا لَبْس فيه، ولكنّه اكتفى بالنظر إلى مقدّمة المخطوطة، معَ أنّ المفترض فيمَنْ يقتحم ميدان صناعة التحقيق أنّه يعلم أنّ المخطوطات قد يسقط منها أجزاء منها، وهنا جاءت هذه المخطوطة وقد سقط منها خطبتها ومقدّمتها، وكان الأولى بالمحقّق الكريم أنْ يتفحّص أوّل المخطوطة، وبعض أجزائها الداخليّة، انتهاءً بآخرها؛ لكي يتثبّت، وهذا هو الحدّ الأدنى للحيلولة من الخلط والخطأ، ولكنّه لم يفعل شيئًا من ذلك[7]، بل هو- وبكلّ بساطة- يناقض نفسه، فقد قال: (وقد ساورني شكّ غير قليل..)، ثمّ يعود بعد ذلك بصفحة واحدة- فقط- ويقول: "منذ البداية لم يكن لديّ شكّ في نسبة الكتاب"[8].

وعند حديث المحقق عن المخطوطة وسعيه للحصول على نسخ أخرى للانطلاق في عمليّة التحقيق، لفت نظري قوله: "لا أريد أنْ أطنب في التقديم"[9]، معَ أنّ هذا الأمر بالذّات هو ما يستحق كلّ الفحص والدراسة والتوثّق؛ لأنّ نسبة الكتاب هي المسألة الأولى والأهمّ، وعدم الإطناب والاهتمام الكافي في هذا الشأن هو الذي قاد إلى هذا الخلل الكبير.

(1) شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص47) الدراسة.
(2) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص48) الدراسة.
(3) شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص51) الدراسة.
(4) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص13) الدراسة.
(5) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص13، 58) الدراسة.
(6) شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص51) الدراسة.
(7) هذا هو ما فعلته بشكل موسّع ومفصّل في المبحث الثاني في هذه الدراسة.
(8) انظر: قواعد الإعراب لِلْقُوْجَوِيّ (ص52) الدراسة.
(9) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص13) الدراسة.

وإذن، فإنّ محقّق شرح قواعد الإعراب لِلْقُوْجَوِيّ إسماعيل مروة، قد اعتمد فيما ذهب إليه على ما لا يمكن أنْ ينهض دليلًا على القطع بنسبة هذا الشرح إلى الْقُوْجَوِيّ، إذ يقول: "كانت عبارة كتاب شَيْخ زادَهْ المثبتة في النسخة (ش)[1] هي الإشارة الوحيدة"[2]، أي الإشارة الإشارة الوحيدة على نسبة هذا الشرح إلى الْقُوْجَوِيّ شيخ زادَه، فهل يعقل أنْ يقطع بنسبة كتاب إلى أحد العلماء لمجرد وجود عبارة مجردة مبتورة؟ في الوقت الذي يهمل فيه عنوانًا صريحًا يعود إلى عالم آخر. ثمّ إنّ هذه العبارة التي كُتِبت على هذه المخطوطة، ليست عنوانًا، أو ما يشير إلى عنوان.

ويمضي المحقّق في أسلوب يفتقد إلى الدقّة العلميّة في محطّة التحقّق من نسبة الكتاب، إذ يقول: "عدت إلى البحث في كتابي، بعد أنْ كدت أبتعد عنه، ولعلّ ما فيه من غنًى علميّ، ومادّة نحويّة من أهمّ الأسباب التي أعادتني، وعدم ذكر الفهارس لهذا الكتاب لا يعني نفيه عن المؤلف"[3].

فما علاقة غنى الشرح بنسبته إلى مؤلّفه؟ ألا يكون هذا الشرح غنيًّا لو ظلّ منسوبًا لصاحبه الحقيقيّ محمّد عبد الكريم؟ ثمّ إنَّ قوله: (عدم ذكر الفهارس لهذا الكتاب لا يعنى نفيه عن المؤلف) قولٌ صحيح، ولكن ذلك أبدًا لا يكون دليلًا- أيضًا- على إثباته للمؤلف.. والحقّ أنّ هذا الكلام لا يناسب مثل هذه المواطن من البحث العلميّ، وما يستدعيه من التحقّق من نسبة المؤلّفات إلى أصحابها..

يقول المحقّق الفاضل إسماعيل مروة- أيضًا: "ذَكَرَ محقّق كتاب (الإعراب عن قواعد الإعراب) شرحًا لشيخ زادَهْ على كتاب ابن هشام الأنصاريّ، لكنّه لم يذكر مصدر معلومته، وهل اطلع على هذا الشرح أم لا؟"[4]. ومعَ منطقيّة سؤاله ومناسبته، عاد وأعرض عنه، بل أمعن في الإعراض عن سؤاله، بل تناقض معه حين أردف قائلًا: "لكنّ هذه الإشارة أثلجت صدري، ودفعتني إلى البحث في تعزيز النسبة، فلجأت إلى النقد الداخلي لهذا النصّ"[5]. ولا يخفى ما في هذا الكلام من ركاكة وسطحيّة..

بل إنّ المحقّق الفاضل يدلّل مرّة أخرى على اختياره اسم الشرح، إذ اختار عنوان المخطوطة (ش) وهو (شرح قواعد الإعراب)؛ معلّلا ذلك بأنّه عامّ، ويمكن أنْ تحمل كلّ الشروح هذا الاسم[6]، حيث قال: "اخترت عنوان (ش) لِما فيه من شمول واستيعاب"!

وهذا استدلال غاية في الغرابة، فهذا العموم لا يؤكّد نسبة الكتاب إلى الْقُوْجَوِيّ، وإنّما يؤكّد شيئًا واحدًا- فقط، هو أنّ ذلك المخطوط هو أحد شروح كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاريّ، وإذا نهض دليله هذا لشيء؛ فإنّما ينهض لإثبات عكس ما أراد[7]!!!

وهكذا، فإنّنا نستطيع أنْ نخلص إلى نتيجة مفادها: **إنّ الأستاذ إسماعيل إسماعيل مروة قد قام بنسبة هذا الكتاب إلى الْقُوْجَوِيّ شَيْخ زادَهْ من دون دليل.**

(1) هي إحدى مخطوطتين اثنتين وحيدتين اعتمد عليهما المحقّق في تحقيقه لهذا الكتاب، والأخرى سمّاها (ك).

(2) شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (51) الدراسة.

(3) شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (51) الدراسة.

(4) شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (51) الدراسة. وانظر: الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام (42).

(5) شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (51) الدراسة.

(6) أمّا المخطوطة (ك)، فاسمها (كاشف القناع والنقاب)، وهو اسم خاصّ، كما يصرّح هو نفسه. ولست أدري كيف رأى ذلك دليلًا على ما ذهب إليه؟! انظر: شرح قواعد قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (53) الدراسة.

(7) شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (53) الدراسة.

المبحث الثاني: مقارنة بين متن (شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ) ومتن (كاشف القناع والنقاب)

نأتي إلى المبحث الأهمّ- حقيقةً- في هذه الدراسة، حيث سنذهب إلى المقارنة التفصيليّة بين نصّ كتاب كاشف القناع والنقاب لمحمّد بن عبد الكريم، ونصّ كتاب شرح قواعد الإعراب لِلْقُوْجَوِيّ، وستكون هذه المقارنة من خلال القراءة الكاملة لكلا النصّين معًا، كلمةً كلمة، بمشيئته ﷻ. ونُجري هذه المقارنة التفصيليّة في المطلبين الآتيين:

المطلب الأوّل: التوافق والتشابه:

لابدّ من الإشارة- بادئ ذي بدء- إلى أنّك تشعر وكأنّك تقرأ في كتاب واحد، عندما تقرأ النصّين معًا، وقد يُستبدل لفظ بلفظ آخر بمعناه، أو تأتي عبارة مكان عبارة أخرى، ولكنها تتوافق معها في المعنى، تلك الأمور التي يكثر وقوعها بين نسخ المخطوطات المختلفة لمصنَّف واحد، سواءً أكانت هذه الأمور البسيطة على مستوى الألفاظ المفردة، أم العبارات والجمل، وهذا ما سنعالجه في المقاصد الآتية:

المقصد الأول: التغيّرات الحاصلة في بعض حروف اللفظ نفسه أو ما يتصل به:

نمثّل على ذلك من خلال الأمثلة الآتية:

1. وردت (تتحيّر) في شرح قواعد الإعراب لِلْقُوْجَوِيّ[1] بدلًا من (متحيّرة) في كاشف القناع[2].
2. وردت (البصريّة) في شرح قواعد الإعراب لِلْقُوْجَوِيّ[3] بدلًا من (البصريين) في كاشف القناع[4].
3. وردت (المصدريّة) في شرح قواعد الإعراب لِلْقُوْجَوِيّ[5] بدلًا من (المصدر) في كاشف القناع[6].
4. وردت (سَدّ) في شرح قواعد الإعراب لِلْقُوْجَوِيّ[7] بدلًا من (سادّة) في كاشف القناع[8].
5. وردت (شارح) في شرح قواعد الإعراب لِلْقُوْجَوِيّ[9] بدلًا من (شراح) في كاشف القناع[10].

المقصد الثاني: استبدال لفظ بلفظ آخر بمعناه أو يؤدي معناه:

نمثّل على ذلك من خلال الأمثلة الآتية:

1. جاءت كلمة (عِوَض)[11] مكان كلمة (بَدَل)[12].

(1) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص5).
(2) انظر: كاشف القناع والنقاب، لمحمّد بن عبد الكريم (ص6).
(3) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص14).
(4) انظر: كاشف القناع والنقاب، لمحمّد بن عبد الكريم (ص18).
(5) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص23).
(6) انظر: كاشف القناع والنقاب، لمحمّد بن عبد الكريم (ص29).
(7) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص25).
(8) انظر: كاشف القناع والنقاب، لمحمّد بن عبد الكريم (ص32).
(9) إذ قال: شارح المفصّل. انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص35).
(10) إذ قال: شراح المفصّل. انظر: كاشف القناع والنقاب، لمحمّد بن عبد الكريم (ص48).
(11) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص4). لدى قوله: (فتاؤها عِوَض عن الواو).
(12) انظر: كاشف القناع والنقاب، لمحمّد بن عبد الكريم (ص5). لدى قوله: (فتاؤها بَدَل من الواو).

2. جاءت كلمة (اللفظ)[1] مكان كلمة (المَبْنَى)[2].
3. جاءت كلمة (الظنّ)[3] مكان كلمة (الظاهر)[4].
4. جاءت كلمة (امتثالًا)[5] مكان كلمة (اقتداءً)[6].
5. جاءت كلمة (بمعرفة)[7] مكان كلمة (بمعونة)[8].
6. جاءت كلمة (أيْ)[9] مكان كلمة (هي)[10].
7. جاءت كلمة (إلى)[11] مكان كلمة (عند)[12].
8. جاءت كلمة (جديد)[13] مكان كلمة (جدير)[14].
9. جاءت كلمة (وَجْهًا)[15] مكان كلمة (قِسْمًا)[16].
10. جاءت كلمة (الصِّحاح)[17] مكان كلمة (الْجَوْهَرِيّ)[18].

وقد أكثرت في هذا المقصد- نوعًا ما- من الأمثلة؛ للحضور الواضح لهذا النوع من التوافقات، وهكذا تمضي الأمور في هذا النوع من التشابه- كما رأينا- حتى آخر الشرح، على مستوى الكلمات والألفاظ، لا تعدو هذا الحدّ من التغيير بين الكلمات والألفاظ المترادفة أو المقاربة بوجه أو بآخر.

المقصد الثالث: الاختلافات الواقعة في العبارات والجمل:

نمثّل على ذلك من خلال الأمثلة الآتية:

1. جاءت (خَلَّصَهُ من الحزن) في شرح الإعراب لِلْقُوْجَوِيّ[19]، بدلًا من (خَلَّصَهُ عن الخوف) في كاشف القناع[1].

(1) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص6). حيث قال: (لأنّ زيادة اللفظ تدلّ على زيادة المعنى).
(2) انظر: كاشف القناع والنقاب، لمحمّد بن عبد الكريم (ص7). حيث قال: (لأنّ زيادة المبنى تدلّ على زيادة المعنى).
(3) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص7). إذ قال: (الظنّ أنّ الضمير راجع إلى ابن هشام).
(4) انظر: كاشف القناع والنقاب، لمحمّد بن عبد الكريم (ص9). إذ قال: (الظاهر أنّ الضمير راجع إلى ابن هشام).
(5) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص7). وذلك عند قوله: (امتثالًا إلى أمر الله تعالى).
(6) انظر: كاشف القناع والنقاب، لمحمّد بن عبد الكريم (ص9). وذلك عند قوله: (اقتداءً بأمر الله تعالى).
(7) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص7). لدى قوله: (هذه: المشار إليه مقدّر بمعرفة المقام، وهي الرسالة).
(8) انظر: كاشف القناع والنقاب، لمحمّد بن عبد الكريم (ص9). لدى قوله: (هذه: المشار إليه مقدّر بمعونة المقام، وهي الرسالة).
(9) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص10). وذلك عند قوله: (الهداية: أي الدلالة الموصلة إلى المطلوب).
(10) انظر: كاشف القناع والنقاب، لمحمّد بن عبد الكريم (ص11). وذلك عند قوله: (الهداية: هي الدلالة الموصلة إلى المطلوب).
(11) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص13). في قوله: (لأنّ المخاطب قد يتوقف إلى لفظ آخر في بعض الكلام).
(12) انظر: كاشف القناع والنقاب، لمحمّد بن عبد الكريم (ص16). في قوله: (لأنّ المخاطب قد يتوقف عند لفظ آخر في بعض الكلام).
(13) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص18). وذلك لدى قوله: (فاحفظه، فإنّه جديد جيّد صحيح).
(14) انظر: كاشف القناع والنقاب، لمحمّد بن عبد الكريم (ص22). عند قوله: (فاحفظه فإنّه جدير).
(15) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص21). وذلك لدى قوله: (وصاحب اللباب عدّ كونها بمعنى صار وجهًا مستقلًّا).
(16) انظر: كاشف القناع والنقاب، لمحمّد بن عبد الكريم (ص26). عند قوله: (وصاحب اللباب عدّ كونها بمعنى صار قسمًا مستقلًّا).
(17) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص37). حيث قال: (كما قال في الصِّحاح).
(18) انظر: كاشف القناع والنقاب، لمحمّد بن عبد الكريم (ص49). حيث قال: (كما قال الجوهريّ).
(19) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص5).

2. وردت عبارة (مرتفعٌ عن كلّ شيء) في شرح قواعد الإعراب لِلْقُوْجَوِيّ[2] بدلًا من عبارة (مرتفعٌ عمّا يشينه) في كاشف القناع[3].
3. وردت (كلّ أمر) في شرح قواعد الإعراب لِلْقُوْجَوِيّ[4] بدلًا من (أمر كلّيّ) في كاشف القناع[5].
4. وردت عبارة (أدلّة فساد الالتباس) في شرح قواعد الإعراب لِلْقُوْجَوِيّ[6] بدلًا من عبارة (إزالة فساد الالتباس) في كاشف القناع[7].
5. وردت عبارة (كما نصّ عليه) في شرح قواعد الإعراب لِلْقُوْجَوِيّ[8]، بدلًا من (ذكره) في كاشف القناع[9]، لدى قوله: (مذهب الجمهور هو الثاني، والمحقّقين هو الأوّل، ذكره شارح اللبّ).

وعلى هذا المنوال تمضي الأمور في هذه الصورة من التشابه كما قد رأينا حتى آخر الشرح، على مستوى الجمل والعبارات المتقاربة، لا تعدو هذا الشكل من التغيير.

المقصد الرابع: موافقات أخرى:

نمثّل على ذلك من خلال الأمثلة الآتية:

1. وقع سَقْطٌ من بضعة أسطر في شرح قواعد الإعراب لِلْقُوْجَوِيّ[10]، وقد أثبت محقّق كاشف القناع هذا السَّقْط، وأشار في الحاشية إلى أنّ هذا الذي أثبته ساقط من مخطوطات عدة اعتمد عليها[11].
2. خمسة شواهد قرآنيّة متتالية واردة في كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاريّ، وهو الكتاب المشروح، سقطت من كلا الشرحين، أي شرح قواعد الإعراب لِلْقُوْجَوِيّ[12]، وكذلك من كاشف القناع[13]، وهذه الشواهد هي: قوله ﷻ: ﴿فَإِذا انْشَقَّتِ السَّماءُ﴾ [الرحمن:37]، وقوله ﷻ: ﴿إِذا السَّماءُ انْشَقَّتْ﴾ [الإنشقاق:1]، وقوله ﷻ: ﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خافَتْ﴾ [النساء:128]، وقوله ﷻ: ﴿وَإِذا رَأَوْا تِجارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْها﴾ [الجمعة:11]، وقوله ﷻ: ﴿وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذا هِيَ بَيْضاءُ لِلنّاظِرِينَ﴾ [الأعراف:108].
3. الشواهد التي أضافها الشارح على اختلاف أنواعها: القرآنيّة والحديثية والشعريّة والأمثال والأقوال المأثورة، هي نفسها في الكتابين، ووقع بعض الاختلاف الذي لا يتجاوز ذلك المدى الذي يحدث بين النسخ المختلفة للمؤلف الواحد، وبقدر قليل.

(1) انظر: كاشف القناع والنقاب، لمحمّد بن عبد الكريم (ص6).
(2) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص6).
(3) انظر: كاشف القناع والنقاب، لمحمّد بن عبد الكريم (ص7).
(4) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص8).
(5) انظر: كاشف القناع والنقاب، لمحمّد بن عبد الكريم (ص9).
(6) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص8).
(7) انظر: كاشف القناع والنقاب، لمحمّد بن عبد الكريم (ص10).
(8) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص23).
(9) انظر: كاشف القناع والنقاب، لمحمّد بن عبد الكريم (ص30).
(10) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص50). قد حضر ثلاثة أسطر تقارب شيئًا مما ورد في الأسطر التسعة.
(11) انظر: كاشف القناع والنقاب، لمحمّد بن عبد الكريم (ص65، 66). وهو من الأدلة الإضافيّة على أنّ النسختين اللتين اعتمد عليهما المحقّق إسماعيل مروة في إخراج كتابه (شرح قواعد الإعراب) لا تعدو كونهما من مخطوطات كاشف القناع.
(12) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص88).
(13) انظر: كاشف القناع والنقاب، لمحمّد بن عبد الكريم (ص120، 121).

4. خمسة عشر اعتراضًا وقعت في كتاب شرح قواعد الإعراب لِلْقُوْجَوِيّ[1]، هي نفسها الحاضرة في كتاب كاشف القناع والنقاب[2]، ومن دون أدنى اختلاف.
5. اللغة، من حيث العبارات الخاصة، نحو قوله: "ولا يَخفى حُسْن هذه العبارة، لِمن له أدنى مُسْكَة في هذا الفن"[3].

وغير ذلك من الموافقات، التي لا يمكن حصرها وتتبعها جميعها، فإنّ الكتابين عبارة عن كتاب واحد، وهذا هو غرضنا من هذا البحث، وما نسعى إلى إثباته، إلى مستوى القطع واليقين، لا على سبيل غلبة الظنّ- فقط.

المطلب الثاني: الاختلاف والتباين:

نأتي في هذا المطلب إلى ألوان الاختلاف والتباين بين نصّ كتاب شرح قواعد الإعراب لِلْقُوْجَوِيّ ونصّ كاشف القناع، تلك التي لا تعدو ما يقع بين نسخ المخطوطات المختلفة لمصنَّف واحد، وهذا ما سنسلّط عليه الضوء في المقاصد الآتية:

المقصد الأول: سقوط بعض الكلمات والألفاظ أو زيادتها من دون تأثير على السياق العامّ:

(أولًا) **السقوط:** سقط من كتاب شرح قواعد الإعراب لِلْقُوْجَوِيّ بعض الكلمات والألفاظ التي وردت في كاشف القناع والنقاب، تلك التي لا تؤثّر بتاتًا على السياق، ونمثّل على ذلك من خلال البنود الآتية:

1. (فحينئذ)[4].
2. كلمة (مذهب)[5].
3. كلمة (مفيد)[6].
4. كلمة (ليوم)[7].
5. كلمة (اللهمّ)[8].

(ثانيًا) **الزيادة:** حضر في كتاب شرح قواعد الإعراب لِلْقُوْجَوِيّ بعض الكلمات والألفاظ التي غابت عن كاشف القناع والنقاب، تلك التي لا تؤثّر بتاتًا على السياق أو تمام المعنى، ونمثّل على ذلك من خلال البنود الآتية:

1. (بالفعل)[9]. عند قوله: (لكن الاستعمال في معنى الدلالة الموصلة بالفعل أكثر).
2. كلمتا (جيّد صحيح)[10]. وذلك لدى قوله: (فاحفظه، فإنّه جديد جيّد صحيح).
3. كلمة (رأي)[11]. وذلك لدى قوله: (كقوله تعالى: ﴿لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ [ق:37]، أي: رأي).

---

(1) انظر: قواعد الإعراب وشروحه، لحمّاد (ص237-247) وكذلك الصفحات (ص285-288).
(2) انظر: كاشف القناع والنقاب، لمحمّد بن عبد الكريم (ص17، 51، 59، 61، 67، 71، 75، 82، 140، 198، 214، 219، 225، 232، 245).
(3) انظر: قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص169) وكاشف القناع، لمحمد بن عبد الكريم (ص226).
(4) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص6). حضرت هذه الكلمة في كاشف القناع والنقاب (ص7). بعد قوله: (وتارّة باعتبار الكيفيّة).
(5) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص15). حضرت هذه الكلمة من كاشف القناع والنقاب (ص19)، قبل كلمة (المبرّد) .
(6) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص19). جاءت هذه الكلمة من كاشف القناع والنقاب (ص22)، صفةً لكلمة (مفرد).
(7) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص34). حضرت هذه الكلمة من كاشف القناع والنقاب (ص46)، بعد كلمة (صفة).
(8) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص41). حضرت هذه الكلمة من كاشف القناع والنقاب (ص53)، قبل: (إلّا أنْ يُقال).
(9) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص10)، سقطت من كاشف القناع والنقاب (ص12)، إذ جاءت من دون (بالفعل).
(10) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص18). سقطت هاتان الكلمتان من كاشف القناع والنقاب (ص22).
(11) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص21). سقطت هذه الكلمة من كاشف القناع والنقاب (ص26).

4. كلمة (تتصرّف)[1]. حيث جاءت ضمن قوله: (تتصرّف كان على أربعة أوجه).
5. كلمة (معًا)[2]. ضمن قوله: (لأنّ مفعوليه معًا بمنزلة اسم واحد مضمونهما معًا هو المفعول به).

المقصد الثاني: سقوط بعض العبارات والجمل والفقرات أو زيادتها

(أولًا) **السقوط:** سقط من كتاب شرح قواعد الإعراب لِلْقُوْجَوِيّ بعض العبارات والجمل والفقرات التي وردت في كاشف القناع والنقاب، ونحصر ذلك السقط في البنود الآتية:

1. مقدمة الشرح وخطبة الشارح التي حضرت في كاشف القناع سقطت من شرح الْقُوْجَوِيّ[3].
2. فقرة من تسعة أسطر، جاءت بعد قوله: (أربع مسائل)[4].
3. عبارة (فأحد جزئي)[5].
4. عبارة (أو ما جرى مجراه)[6].
5. عبارة (ذكره شارح الألفيّة، فعلم منه أن عدّ المصنّف إيّاها من الحرف على المذهب المنصور)[7]، جاءت بعد قوله: (هو مذهب مرجوح). مرجوح).

هذا هو الساقط من كتاب شرح قواعد الإعراب لِلْقُوْجَوِيّ، مِمّا حضر في كتاب كاشف القناع والنقاب- **فقط**، ولم أعتدّ- في هذه الدراسة- بالساقط الذي لا يؤثّر في السياق، نحو سقوط عبارة (رحمه الله)[8].

(ثانيًا) **الزيادة:** حضر في كتاب شرح قواعد الإعراب لِلْقُوْجَوِيّ بعض العبارات والجمل والفقرات التي غابت عن كاشف القناع والنقاب، نسوقها في البنود الآتية:

1. عبارة (بخروج عسى عنه)[9]. بعد قوله: (إطلاق باب كاد يكون على سبيل التغليب).
2. عبارة (المشبهة بليس)[10]. بعد قوله: (ما)، جاء بها موضحًا نوع (ما).
3. حضرت خمسة أسطر في شرح قواعد الإعراب لِلْقُوْجَوِيّ[1]، وسقطت هذه الأسطر من كاشف القناع، حيث مكانها فيه مباشرة قبل قوله: (فالجدير بالقبول ما قاله بعض الفحول)[2].

---

(1) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص21)، حيث سقطت من كاشف القناع (ص26).

(2) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص24)، حيث سقطت من كاشف القناع (ص32).

(3) بدأت خطبة الشارح بقوله: "الحمد لله الذي جعل النحو أهم الوسائل إلى تحصيل علم الشريعة.."، وانتهت بالبيت الشعريّ:

فإنْ لم تَفِضْ عَينِي بماء دُموعها ... على أرض قلبي لا تَصيرُ مخضّرًا

انظر: كاشف القناع والنقاب، لمحمّد بن عبد الكريم (ص1-4) وشرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص3).

(4) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص12). تبدأ الفقرة بقوله: (جمع مسألة، وهي في الأصل سأل يسأل كالسؤال،..) وتنتهي الفقرة الساقطة بقوله: (..، كذا ذكر ذكر في عنوان العلم). انظر: كاشف القناع والنقاب، لمحمّد بن عبد الكريم (ص14، 15).

(5) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص15). حضرت هذه العبارة في كاشف القناع والنقاب (ص19)، وحضورها ضروري لاستقامة المعنى.

(6) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص63). حضرت في كاشف القناع والنقاب (ص83)، جاءت بعد قوله: (ولو كان ظرفًا).

(7) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص161). حضرت في كاشف القناع والنقاب (ص217، 218).

(8) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص14). حضرت هذه الكلمة في كاشف القناع والنقاب (ص18)، بعد قوله: (اعلم أنّ المصنِّف).

(9) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص22). سقطت هذه العبارة من كاشف القناع والنقاب (ص28).

(10) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص63). سقطت هذه العبارة من كاشف القناع والنقاب (ص83).

4. عبارة (وإنْ كانت صلتها تامّة فالإعراب، وإنْ كانت محذوفة الصدر فالبناء أفصح)[3]، بعد قوله: (مبنيّة في الصفة، ومنقسمة في الصلة).
5. عبارة (نافية، وإنْ)[4]، قبل قوله: (زائدة مؤكّدة للنفي).
6. عبارة (وقال بعضهم: إنّ (ما) مصدريّة هي وصلتها- وهي فعل المحذوف- فاعل الفعل المكفوف، أي: قلّ دوام الوصال)[5].
7. عبارة (لكونها بمعنى حرف النفي الداخلة على الفعل، لكن يجب أنْ يكون فعلها ماضيًا لفظًا)[6]، بعد قوله: (ما الكافّة تدخل على الجملة الاسميّة، نحو: ربما زيدٌ قائم، وعلى الفعليّة).

وآثرت- هنا- أنْ أسوق كلّ مواطن الزيادة؛ حتّى يلتفت القارئ الكريم إلى قلّتها، ثمّ إلى حدودها البسيطة، وكونها صورًا تكثر بين النسخ المختلفة للمخطوط الواحد، ما يؤكّد ما نذهب إليه، وهو أنّ هذا الكتاب موضع الدراسة ليس لِلْقُوْجَوِيّ شيخ زادَهْ، وإنّما هو لمحمّد بن عبد الكريم، رحمة الله على كليهما.

المقصد الثالث: انتقال جمل أو فقرات من مكانها:

هي مواطن نادرة، نمثّل عليها بكلٍّ مِمّا يأتي:

1. تصدّر شرح قواعد الإعراب لِلْقُوْجَوِيّ فقرة كان ينبغي أنْ تتأخر أربع صفحات في هذا الشرح، وذلك وَفْقَ تسلسل كاشف القناع[7].
2. قوله: "وعلى ما يفيد فائدة جديدة، وعلى ما يصحّ السكوت عليه"[8]، جاءت في كاشف القناع على الصورة الآتية: "وعلى ما يصح السكوت عليه، وعلى ما يفيد فائدة جديدة"[9].
3. قوله: "والغيبة والخطاب"[10]، جاءت في كاشف القناع: "والخطاب والغيبة"[11]. وذلك بعد قولهما: (فالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل ليس كلامًا ولا جملة؛ لأنّ إسنادها ليس بأصليّ؛ لأنها شبيهة بالخالي من الضمير لعدم التغيّر في المتكلم).

المقصد الرابع: تغيّرات تفسد المعنى أو أخطاء وقعت في شرح قواعد الإعراب لِلْقُوْجَوِيّ:

من الضروري التنويه إلى التغيّر الحاصل في بعض المواطن من النوع الذي يفسد المعنى، أو يخلّ بقواعد الإعراب أو الإملاء، أي أنّ هذا النوع عبارة عن أخطاء وقعت، وهي مواطن محصورة وقليلة، ومن ذلك:

---

(1) تبدأ هذه الأسطر بقوله: (من جهة تعلقه بالخبر الحقيقي)، وتنتهي بقوله: (مرّ في المسألة التي لا مَحَلّ لها من الإعراب). انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص74).

(2) انظر: كاشف القناع والنقاب، لمحمّد بن عبد الكريم (ص99).

(3) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص133). سقطت هذه العبارة من كاشف القناع والنقاب (ص180).

(4) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص146). سقطت هذه العبارة من كاشف القناع والنقاب (ص197).

(5) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص163). سقطت هذه العبارة من كاشف القناع والنقاب (ص220).

(6) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص164). سقطت هذه العبارة من كاشف القناع والنقاب (ص222).

(7) الفقرة: (اعلم أنّ الشيخ- رضي الله عنه- لم يُصدِّر رسالته بالحمد كما فعل غيره، إمّا اكتفاءً بالبسملة، بناءً على أنّ المراد بالحمد الواقع في الحديث هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل، لا للفظ الحمد على ما نصّ عليه شارح مسلم، وإمّا هضمًا لنفسه بأنّ كتابه هذا من حيث إنّ كتابه ليس ككتب السلف- رحمهم الله- حتى يسلك في سننهم، ولا يلزم منه عدم الابتداء بالحمد مطلقًا، حتى يكون بتركه أقطع لجواز إتيانه من غير أنْ يجعله جزءًا من الكتاب) انظر: كاشف القناع والنقاب، لمحمّد بن عبد الكريم 8 وشرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص3، 7).

(8) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص12).

(9) انظر: كاشف القناع والنقاب، لمحمّد بن عبد الكريم (ص15).

(10) انظر: شرح قواعد الإعراب، لِلْقُوْجَوِيّ (ص14).

(11) انظر: كاشف القناع والنقاب، لمحمّد بن عبد الكريم (ص17).

1. جاءت كلمة (جزء) في شرح قواعد الإعراب للْقُوْجَوِيّ[1]، والصحيح ما ورد في كاشف القناع، إذ إنّها (جزءا)، ولا يستقيم المعنى إلّا كما جاءت في كاشف القناع، حيث قال: "فيكون جزءا الجملة هو الفعل والفاعل"[2].
2. قوله: "ومنها أنّه لا يكون خبرها جملة"[3]، خطأ، والصحيح ما ورد في كاشف القناع، وهو قوله: "ومنها أن لا يكون خبرها إلّا جملة"[4]، وواضح الفرق بين الجملتين، وهو سقوط (إلّا). والكلام- هنا- عن ضمير الشأن.
3. قوله: "أنَّ- بالفتح- وتوصل باسمها وخبرها، وتختصّ بالجملة الاسميّة والفعليّة"[5]، فوجود (والفعليّة) خطأ، كما هو واضح، وقد وردت الجملة صحيحة في كاشف القناع، من دون (والفعليّة)[6].
4. جاء قوله: "لازم"[7]، وهو خطأ، والصحيح ما ورد في كاشف القناع، وهو قوله: "لآدم"[8].
5. جاء قوله: "يريدون بالزائد المعترض بين الشيئين المتطالبين، وإنْ لم يصحّ أصل المعنى بإسقاطه، كما في مسألة (لا) في نحو: جئت بلا زاد، وغضب من لا شيء، فإنّهم لا يسمّون (لا) المعترضة بين الخافض والمخفوض زائدة"[9]، وهو خطأ، والصحيح ما ورد في كاشف القناع، وهو قوله: ".. فإنّهم يسمّون (لا) المعترضة بين الخافض والمخفوض زائدة "[10].

وغير ذلك من مواضع[11]، ولكنّ هذا النوع من الأخطاء نادر بشكل عامّ، ولكنّه يوحي بضعفٍ ما في أداء المحقّق، لأنّ للمسألة علاقة بعلوم اللغة بشكل عامّ، وليس بعمليّة التحقيق فحسب.

لكنّ ذلك لا يعنى أنّه لا فائدة من جهد الأستاذ إسماعيل مروة، فلابدّ أنْ يُستغلّ ذلك الجهد الذي بذله المحقّق الكريم، وحريٌّ أنْ يُنتفع به، فقد وقعت بعض الأخطاء عند محقق كاشف القناع، ووجدت تصويبها عند الأستاذ مروة[12]، ولذلك نرى أنْ يُستفاد من جهد المحقّق الفاضل إسماعيل مروة في رحلة تحقيق هذا الكتاب، بعد إعادة الأمور إلى نصابها- إنْ شاء الله تعالى.

---

(1) انظر: شرح قواعد الإعراب، للْقُوْجَوِيّ (ص15).
(2) كاشف القناع والنقاب، لمحمّد بن عبد الكريم (ص19).
(3) انظر: شرح قواعد الإعراب، للْقُوْجَوِيّ (ص21).
(4) انظر: كاشف القناع والنقاب، لمحمّد بن عبد الكريم (ص26).
(5) شرح قواعد الإعراب، للْقُوْجَوِيّ (ص42).
(6) انظر: كاشف القناع والنقاب، لمحمّد بن عبد الكريم (ص55).
(7) انظر: شرح قواعد الإعراب، للْقُوْجَوِيّ (ص48).
(8) عند قوله: "فجملة (خلقه) تفسير لـ(كمثل)، وقيل: موضعها حال من (آدم)، و(قد) معها مقدرة، والعامل فيها معنى التشبه، والهاء لآدم". انظر: كاشف القناع والنقاب، لمحمّد بن عبد الكريم (ص62). وقد كان الكلام تعليقًا على قوله ﷻ: ﴿كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ [آل عمران:59].
(9) انظر: شرح قواعد الإعراب، للْقُوْجَوِيّ (ص180، 181).
(10) انظر: كاشف القناع والنقاب، لمحمّد بن عبد الكريم (241).
(11) انظر: شرح قواعد الإعراب، للْقُوْجَوِيّ (ص27). ويقابلها في كاشف القناع على التوالي: (ص35).
(12) نحو قوله: (اعلم أنّ إضافة غير وشبه ومثل معنويّة)، فبدلًا من كلمة (اعلم) وردت (أعلى) في كاشف القناع، وقد جاءت صحيحة في شرح قواعد الإعراب، للْقُوْجَوِيّ. انظر: شرح قواعد الإعراب، للْقُوْجَوِيّ (ص65) وكاشف القناع والنقاب، لمحمّد بن عبد الكريم (ص87).

المبحث الثالث: الصاحب الحقيقيّ لكتاب (شرح قواعد الإعراب للْقُوْجَوِيّ)

نأتي في هذا المبحث إلى زبدة الدراسة وثمرتها، حيث نضع النقاط على الحروف، ونحدّد الصاحب الحقيقيّ لهذا الكتاب المطبوع والمنشور بعنوان (شرح قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاري، تأليف محمّد بن مصطفى الْقُوْجَوِيّ، وبتحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة)، وذلك من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأوّل: النسبة الصحيحة لهذا الكتاب موضع الدراسة:

أشار محقّق كاشف القناع والنقاب إلى عثوره على إحدى عشرة مخطوطة لشرح محمّد بن عبد الكريم المسمّى بكاشف القناع والنقاب، وقد وردت نسبة هذا الشرح في مقدّمات أغلب المخطوطات التي عثر عليها محمّد إبراهيم محمّد عبد الله محقّق كاشف القناع والنقاب[1].

وقد نَسَبَ هذا الشرح إلى العالم محمّد بن عبد الكريم الملقب بـ(زُلْفِ نِكار)، وذلك بالنصّ الصريح كلٌّ مِمَّنْ يأتي من العلماء والباحثين:

1. المولى مصطفى بن عبد الله القسطنطينيّ الحنفيّ المعروف بحاجي خليفة (ت1067هـ)، وذلك في كتابه كشف الظنون[2].
2. إسماعيل باشا بن محمّد أمين بن مير سليم البابانيّ البغداديّ (ت1339هـ)، وذلك في كلّ من كتابيه: إيضاح المكنون، وهديّة العارفين[3].
3. عمر رضا كحالة (ت1408هـ)، وذلك في معجمه[4].
4. محمّد إبراهيم محمّد عبد الله، محقّق كتاب كاشف القناع والنقاب[5].

فضلًا عن ورود ما يؤكّد هذه النسبة في أوّل هذا الشرح نفسه(6). وهذا هو أقوى الأدلّة وآكدها، كما لا يخفى على كلّ من له علاقة بهذه بهذه الصناعة.

أمّا الكتاب المسمّى بشرح قواعد الإعراب لابن هشام، تأليف محمّد بن مصطفى الْقُوْجَوِيّ، بحسب نشره في دار الفكر، بعدما حقّقه الأستاذ الكريم إسماعيل إسماعيل مروة، وهو موضع الدراسة، فإنّ هذا البحث يشير بما لا يدع مجالًا للشكّ أنّه من تأليف محمّد بن عبد الكريم، وهو الذي حقّقه محمّد إبراهيم محمّد عبد الله، ونلخّص أهمّ الأدلّة التي تؤكّد ذلك وتقطع به، وذلك على النحو الآتي:

1. قول المحقّق نفسه- في محطّة التحقّق من نسبة الكتاب، عن المخطوطة التي سمّاها (ك): "أمّا (ك) فعنوانها (كاشف القناع)، وقد ساورني شكّ غير قليل عندما علمت أنّ لمحمّد بن عبد الكريم كتابًا بعنوان (كاشف القناع عن قواعد الإعراب)"[7]، ثمّ هو لم يعطِ المسألة حقّها من البحث والتثبّت، إذ كان يجب عليه ألّا يصرف المخطوطة عن صاحبها وَفْقَ عنوانها الصريح إلّا بدليل قاطع، لا لَبْس فيه، ولكنه لم يفعل شيئًا من ذلك.

---

(1) سوى مخطوط واحد فقط. انظر: كاشف القناع والنقاب، لمحمّد بن عبد الكريم والنقاب (ب) في مقدمة التحقيق.

(2) انظر: كشف الظنون، لحاجي خليفة (124/1).

(3) انظر: إيضاح المكنون، للبغدادي (365/4) وهديّة العارفين، للبغدادي (245/6).

(4) انظر: معجم المؤلفين، لكحالة (423/3).

(5) انظر: كاشف القناع والنقاب، لمحمّد بن عبد الكريم والنقاب (أ) الدراسة.

(6) انظر: كاشف القناع والنقاب، لمحمّد بن عبد الكريم والنقاب (ص2). وقد أشار د. هشام الشويكي إلى حضور هذه النسبة الصريحة في اللوحة الأولى والثانية من إحدى مخطوطات كاشف القناع والنقاب. انظر: تعليق لطيف، للبُصْرَوِيّ (ص38) الدراسة.

(7) أمّا المخطوطة الأولى التي سمّها (ش)، فقد ظهر عليها عنوان (شرح قواعد الإعراب)، وهو عنوان عامّ لا يختص بشارح دون آخر، مع ذكر كلمة (شيخ زاده)- فقط. انظر: شرح قواعد الإعراب، للْقُوْجَوِيّ (ص51) الدراسة.

2. التطابق التامّ بين الشرحين، وقد تتبعتُ الشرحين كلمةً كلمة، فإذا بالتشابه كامل بينهما، إلّا من بعض السقط أو اختلاف الألفاظ- الذي أشرنا إليه في المبحث السابق، والذي لا يتجاوز مدى الاختلاف الواقع بين النسخ المتعدّدة للمؤلَّف الواحد، **وهذا هو أقوى الأدلّة.**
3. التوافق التامّ بين ما ورد من الشواهد، سواء أكانت شواهد ابن هشام التي حضرت في الشرح، أم الشواهد المضافة من الشرّاح، مع الإشارة مرّة أخرى إلى وقوع بعض الاختلاف الذي لا يتجاوز ذلك الحيّز الذي يحدث بين النسخ المختلفة للمؤلَّف الواحد.
4. التوافق في الساقط من شواهد ابن هشام في المصنف المشروح.
5. التوافق في الاعتراضات الحاضرة في الكتابين، ومن دون أدنى اختلاف.
6. اللغة والأسلوب والتراكيب.
7. اعتماد الأستاذ إسماعيل مروة محقّق كتاب (شرح قواعد الإعراب لابن هشام) على دليل واهٍ، لا ينهض بأيّ حال من الأحوال لإثبات ما ذهب إليه.
8. استيفاء محقّق كتاب كاشف القناع والنقاب لكلّ الشروط المطلوبة لإثبات نسبة هذا الكتاب إلى محمّد بن عبد الكريم، المشهور بزُلْفِ نِكار.

ولذلك، فإنّ هذا الكتاب المطبوع والمنشور بعنوان (شرح قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاري- تأليف محمّد بن مصطفى الْقُوْجَوِيّ، بتحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة)، يعود في الحقيقة إلى محمّد بن عبد الكريم، وهو نفسه كتاب كاشف القناع والنقاب، وذلك من دون أدنى شك.

ومعَ أنّنا نؤمن بأنّ عدم علمنا بالشيء ليس دليلًا على عدم وجوده، فإننا نستطيع أنْ نقرّر بكل طمأنينةٍ وثقة، أنّه لا دليل قطعيّ حتّى الآن- في حدود اطلاعنا- على وجود شرح لكتاب الإعراب عن قواعد الإعراب للقُوْجَوِيّ شَيْخ زادَهْ، ولا يملك أيّ كان أنْ يذهب إلى وجود هذا الشرح، ومن ادّعى ذلك يلزمه الدليل.

المطلب الثاني: بُعْدُ احتمال السرقة:

لا يمكن أنْ يكون هناك احتمال لسرقة الْقُوْجَوِيّ هذا الشرح من صاحبه الحقيقيّ، ومعَ أنّ الأمر غاية في الوضوح، إلّا أنّنا وإمعانًا في التأكيد على ذلك، ونفيًا لأية شبهة، واغتنامًا لأيّة إشارة قد تُسند بحثنا هذا، فإنّا نشير إلى أنّ هناك كثيرين مِمَّنْ ذكروا الْقُوْجَوِيّ بالعدالة والنزاهة والدين، ومن هؤلاء:

1. حاجي خليفة حيث ذكره بالبركة والزهد والصلاح[1].
2. ابن العماد الذي يقول عنه: أقبل على العلم والعبادة، وكان متواضعًا يحبّ أهل الصلاح، يقضي حوائجه بنفسه هضمًا للنفس، وكان يروي التفسير في المسجد، فينصت إليه الناس ويتبرّكون بأنفاسه[2].
3. طاشْكُبْري زادَهْ حيث ذكره بقوله: الفاضل الكامل العارف بالله تعالى، وكان صاحب كرامات ومقامات، وكان معرضًا عن أبناء الزمان، مقبلًا على تكميل الفقراء والصلحاء قدّس الله سره[3].

فالْقُوْجَوِيّ مشهور بالتقوى والصلاح، والزهد البيّن في متاع الدنيا، ويبعد على عالم بمثل هذه المواصفات أنْ يتلبّس بالسرقة، إضافة إلى انشغاله الواسع في التأليف في علوم الشريعة والدين، وفي تصانيفه الكبيرة فيها، فله- مثلا- في علوم تفسير القرآن الكريم حاشية على أنوار

(1) انظر: كشف الظنون، لحاجي خليفة (188/1).
(2) انظر: شذرات الذهب، لابن العماد (409/10، 410).
(3) انظر: الشقائق النعمانيّة، لطاشْكُبْرِي زاده (ص245).

التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي[1]، جاءت في ثماني مجلدات، والتي أطراها حاجي خليفة فوصفها بأعظم الحواشي فائدة وأكثرها نفعًا وأسهلها عبارة[2]، ومن اشتغاله بعلوم الحديث الشريف شرحه لكتاب مشارق الأنوار النبويّة من صحاح الأخبار المصطفويّة، للإمام رضيّ الدين حسن بن محمّد الصغاني (ت650ه)[3]، وفي علوم الفقه له شرح كبير لكتاب وقاية الرواية في مسائل الهداية، للإمام برهان الشريعة محمود بن عبيد الله المحبوبي الحنفيّ، وهو في فروع الفقه الحنفيّ[4]، وله شرح لفرائض السجاوندي الحنفيّ، التي يُقال لها الفرائض السراجيّة[5]، فالْقُوْجَوِيّ في غنًى كامل عن سرقة مصنّف صغير نسبيًّا في ظلّ هذه المصنّفات الكبيرة الوازنة، فلا يمكن أنْ تُتخيّل سرقة ما تقع من هذا العالم الكريم، وبالذات إذا جاءت هذه التهمة من دون أية مسوّغات حقيقيّة يمكن أن تنهض دليلًا على شيء.

ذكرنا ذلك لكي تطمئنّ القلوب، ويزداد الذين يطّلعون على هذه الدراسة إيمانًا، معَ أنّنا لا نحتاج إلى نفي السرقة عن الْقُوْجَوِيّ بعدما رأينا أنّ المسألة لا تتعدّى خطأً وقع في النسبة من أخينا المحقّق الفاضل إسماعيل مروة، وبخاصّة بعدما رأينا سبب الخطأ في النسبة، وكونه من الأستاذ المحقّق، وأنّه من صرف المخطوط عن مؤلفه الحقيقيّ إلى الْقُوْجَوِيّ، معَ أنّه اطلع على العنوان واضحًا على المخطوطة (ك)، حيث كان كاشف القناع، فليس للأمر علاقة بالْقُوْجَوِيّ شيخ زادَهْ، لا من قريب، ولا من بعيد.

الخاتمة والتوصيات:

أجريتُ هذه الدراسة المفصلّة، وسقتها في مباحث ثلاثة، أملًا في أنْ أستوفي كلّ ما يمكن أنْ يكون ذا علاقة بهذه المسألة، ألا وهي نسبة هذا الكتاب موضع الدراسة إلى صاحبه الحقيقيّ، وإزالة ذلك اللَّبْس الذي وصل إلى حدّ طباعة الكتاب ونشره منسوبًا إلى غير صاحبه الحقيقيّ، وآن الأوان أنْ نرد الأمانة إلى أصحابها.

فقد دار هذا البحث حول مسألة جدّ واضحة، هي أنّ هذا الكتاب المطبوع والمنشور بعنوان: (شرح قواعد الإعراب لابن هشام)، على أنّه تأليف: محمّد مصطفى الْقُوْجَوِيّ شيخ زادَهْ (ت950هـ)، بعدما حقّقه إسماعيل مروة لنيل درجة الماجستير في الجامعة اللبنانيّة، ثمّ طبعته ونشرته دار الفكر في دمشق لأوّل مرّة عام 1995م، هو في الحقيقة- ومن دون أدنى شكّ- كتاب (كاشِف الْقِناعِ وَالنِّقابِ لِإزالة الشُّبَهِ عن وُجُوه قواعد الإعراب)، لمحمّد بن عبد الكريم (ت964هـ)، الذي حقّقه محمّد إبراهيم محمّد عبد الله عام 1981م؛ لنيل درجة الماجستير في كليّة اللغة العربيّة في جامعة الأزهر في مصر، ولم يُنشر بعد تحت ظلّ هذه الصفة.

وقد أكّدنا على هذه النتيجة بأدلة قاطعة دامغة، أهمها:

- التوافق التام بين نصي الكتابين، ولا تتعدّى الاختلافات بين المتنين تلك الأمور التي تقع بين نسخ المخطوطات المختلفة لمصنَّف واحد.
- التوافق التامّ بين ما وقع في المتنين من شواهد ومصادر وموافقات واعتراضات، ولا يتعدّى الاختلاف- هنا أيضًا- بين النصّين ذلك الواقع بين مختلف النسخ العائدة لمؤلَّف معيّن.

(1) انظر: الشقائق النعمانيّة، لطاشْكُبْرِي زاده (ص245) والكواكب السائرة، للنجم الغزّيّ (58/2) وشذرات الذهب، لابن العماد (410/10).

(2) انظر: كشف الظنون، لحاجي خليفة (188/1).

(3) انظر: كشف الظنون، لحاجي خليفة (1689/2، 169).

(4) انظر: الشقائق النعمانيّة، لطاشْكُبْرِي زاده (ص245) وكشف الظنون، لحاجي خليفة (2022/2) والكواكب السائرة، للنجم الغزّيّ (58/2) وشذرات الذهب، لابن العماد (410/10).

(5) انظر: الشقائق النعمانيّة، لطاشْكُبْرِي زاده (ص245) وكشف الظنون، لحاجي خليفة (1247/2) والكواكب السائرة، للنجم الغزّيّ (58/2) وشذرات الذهب، لابن العماد (410/10).

- بطلان ما ذهب إليه المحقّق إسماعيل مروة في نسبة الكتاب إلى الْقُوْجَوِيّ شيخ زادَهْ، مقابل قوّة أدلة المحقّق محمّد إبراهيم محمّد عبد الله الذي نسب الكتاب إلى محمّد بن عبد الكريم.

وربما أكّدت نتيجة هذا البحث الأهميّة القصوى لمثل هذا النوع من الدراسات الوصفيّة التحليليّة لمصنّفات علمائنا ومؤلّفاتهم، وبخاصّة القدماء منهم، إذ إنّها تسهم في ضبط رحلات التحقيق لذلك التراث الواسع العريض، وتصحّح الأخطاء صغيرها وكبيرها، وتردّ الأمور إلى نصابها الصحيح.

لذا، فإنّه من المناسب أنْ ننهي دراستنا التحقيقيّة هذه بالتوصية الأهمّ التي نسأل الله ﷻ أنْ يُستفاد منها، وهذه التوصية هي:

- إخراج كتاب (كاشِف الْقِناعِ وَالنِّقابِ لإزالة الشُّبَهِ عن وُجُوه قواعد الإعراب)، لمحمّد بن عبد الكريم إلى النّور، وذلك بطباعته ونشره، لكي يأخذ حقّه في الحضور بين جنبات مكتبتنا العربيّة، ولكي يأخذ دوره في خدمة هذه المكتبة، معَ التأكيد على ضرورة الاستفادة من جهد الأستاذ الكريم إسماعيل إسماعيل مروة في تحقيقه.

قائمة المصادر والمراجع:

البُصرويّ، محمّد بن خليل. **تعليق لطيف على قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاري**. تحقيق: هشام الشويكي. طبعة خاصّة. الخليل: (د. ن)، 2007م.

البغدادي، إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم الباباني أصلا والبغدادي مولدا ومسكنا. **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، (2ج). (د. ط). بيروت: دار الكتب العلميّة، 1992م.

البغدادي، إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم الباباني أصلا والبغدادي مولدا ومسكنًا. **هديّة العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون**، (2ج). (د. ط). بيروت: دار الكتب العلمية، 1992م.

ابن جَماعَة الكناني، عز الدين بن أبي بكر. **أوثق الأسباب شرح قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاريّ**. تحقيق: نادي حسين عبد الجواد. رسالة ماجستير غير منشورة، كليّة اللغة العربيّة، جامعة الأزهر، القاهرة، 1984م.

الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري. **الصحاح المسمى تاج اللغة وصحاح العربية**، (2ج). ط1. بيروت: دار الفكر، 1998م.

حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله الشهير بالملا كاتب الجلبي. **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، (2ج). (د. ط).بيروت: دار الكتب العلمية، 1992م.

الحسين الزبيدي، وليد بن أحمد وآخرون. **الموسوعة الميسرة في تراجم أئمّة التفسير والإقراء والنحو واللغة من القرن الأوّل إلى المعاصرين معَ دراسةٍ لعقائدهم وشيء من طرائفهم**، (2ج). ط1. بريطانيا: منشورات مجلّة الحكمة، 2003م.

حمّاد، أسامة خالد محمّد. **قواعد الإعراب وشروحه**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجنان، كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، طرابلس، لبنان، 2012م.

الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس. **الأعلام**، (8ج). ط17. بيروت: دار العلم للملايين، 2007م.

زُلْف نِكار، محمّد بن عبد الكريم البركلي الكافي. **كاشف القناع والنقاب لإزالة الشبه عن وجوه قواعد الإعراب**. تحقيق: محمد إبراهيم محمد عبد الله. رسالة ماجستير غير منشورة، كليّة اللغة العربيّة، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، 1981م.

الزَّيْلِيّ، أبو الثناء أحمد بن محمّد السيواسي الشمسي. **حلّ معاقد القواعد اللاتي تثبت بالدلائل والشواهد**. تحقيق: عمر علي محمّد الدليمي. ط1. بيروت: مكتبة حسن العصريّة، 2012م.

الشوكاني، شيخ الإسلام محمد بن عليّ الشوكاني. **البدر الطالع بمحاسن مَنْ بعد القرن السابع**، (2ج). (د. ط). القاهرة: دار الكتاب الإسلاميّ، (د. ت).

طاشْكُبْرِي زاده، أبو الخير عصام الدين أحمد بن مصطفى بن خليل. **الشقائق النعمانيّة في علماء الدولة العثمانية**. (د. ط). بيروت: دار الكتاب العربيّ، 1975م.

عبد الباقي، محمّد فؤاد. **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**. ط2. القاهرة: دار الحديث، 1988م.

ابن العماد، الإمام شهاب الدين أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمّد. **شَذَراتُ الذَّهَب في أخبار مَنْ ذَهَب**، (10ج). أشرف على تحقيقه وخرَّج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط وحققه وعلّق عليه: محمود الأرناؤوط. ط1. دمشق وبيروت: دار ابن كثير، 1986م.

الْقُوْجَوِيّ شيخ زاده، محيي الدين محمد بن مصطفى. **شرح قواعد الإعراب لابن هشام**. تحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة. ط2. بيروت: دار الفكر المعاصر، دمشق: دار الفكر، 1997م.

القَيْصَرِيّ، بكر بن عليّ بن فوديّ المدعو بمولى زاده. **الفضيض في شرح القواعد الكبرى لابن هشام الأنصاريّ**. تحقيق: نعمات عبد الله عطيّة البرش. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، كليّة الآداب غزة، فلسطين، 2012م.

كحالة، عمر رضا. **معجم المؤلفين تراجم مُصَنِّفِي الكتب العربيّة**، (4ج). ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1993م.

المَحَلّيّ، جلال الدين محمّد بن أحمد. **حواشي جلال الدين المحلّيّ على قواعد الإعراب**. تحقيق: عبد الفتّاح فؤاد بدويّ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلاميّة، كليّة الآداب، غزّة، فلسطين، 2008م.

النجم الغزّي، الشيخ نجم الدين محمّد بن محمّد الغزّي **الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة**، (3ج). وضع حواشيه: خليل منصور. ط1. بيروت: دار الكتب العلميّة، 1997م.

ابن هشام الأنصاريّ، جمال الدين عبد الله بن يوسف. **الإعراب عن قواعد الإعراب**. تحقيق: رشيد عبد الرحمن العبيدي. ط1. بيروت: دار الفكر، 1970م.